كلمة ونص

ميشيل خياط

أجور لا تصدق..!!

روى لي صديق أنه استجاب إلى طلب جاره المسن -المتقاعد - وذهب يبحث له عن فني لإصلاح باب البيت، إذ لم يعد يغلق.

رفض الفني المجيء معه، وبعد أخذ ورد، نطق الجوهرة: أريد خمسين ألف ليرة كي أعاين العطل.

لكن جاري متقاعد وهذا المبلغ نصف راتبه الشهري...! قصدك لأنك على مقربة من البيت أي أننا جيران....!!

وثمة قصص واقعية كثيرة مماثلة، بطلها الابتزاز لندرة محال المهنيين والفنيين.

ومن المؤسف أنه على امتداد طريق طوله ٣ كم في حي شعبي في دمشق، لا تجد على جانبيه سوى البقاليات التي تبيع البضاعة ذاتها: سجائر وسكر ورز وزيت وسمون ومعلبات ومحارم وبسكويت وعلكة وعصائر ومياه غازية....!! أكثر من خمسمئة بقالية على جانبي الطريق، لتخديم عدد مماثل من البيّاعات.

إنه لإغراء فظيع للابتزاز، عندما لا يكون بينهم سوى محل واحد لصنع وصيانة المفاتيح والغالات، أو متجر أو نجار أو معلم صحية أو كهربائي، وأحياناً لا تجد كل هؤلاء..!!

ومن المؤسف أنه في هذا الظرف الصعب جداً على ذوي الدخل المحدود ولاسيما شريحة المتقاعدين ومن يعملون بعيداً عن الاحتكاك بالمراجعين، الذين حكمت عليهم ظروف الحرب أن يعيشوا على رواتب مابين ١٠٠إلى ١٥٠ ألف ليرة، فإن نفوس أغلب ذوي المهن الحرة قد غلظت، ونأت عن الأعراف والتقاليد الحميدة التي اشتهرنا بها كسوريين.

ولست أرى أن الدواء -بالوعظ-على أهميته، أن الحل الوحيد هو كسر هذا الاحتكار وتحطيم هذا الابتزاز، بورش حكومية موازية، سدنتها طلاب المدارس والمعاهد المهنية والفنية، وفي ذلك تنفيذ لقانونين مهمين صدرا خلال هذا العام، هما القانون ٣٨ والقانون ٣٩ اللذان يجب تفعيلهما لإحداث نهضة كبرى في المجتمع السوري، عبر تحويلهما إلى مراكز إنتاجية حسب نص القانونين.

إن ورشاً للصيانة والإصلاح في ٤٨٠ مدرسة مهنية وتقنية و١٢٠ معهداً مهنياً وتقنياً، على امتداد الجغرافية السورية، هي الحل الأمثل لتلبية احتياجات الناس بأجور رحيمة، ولتدريب الطلاب تدريبا عملياً رائعاً بإشراف مدربيهم وأساتذتهم، وستكون هذه الورش نواة لمطلب حق هو توفير مكان مجهز لعمل الخريجين الجدد، يكون بمنزلة أسواق مهنية لشبان وشابات، في كل أحياء المدن السورية، وقد ينضم إليهم، المهندسون الذين مضى على تخرجهم أربع سنوات أو أكثر ولم تعينهم الحكومة، خلافاً لنصوص تشريعية لم تلغ بعد، ولعل أشهرهم، المغضوب عليهم من دون أي مسوغات، خريجو هندسة الاتصالات والمعلوماتية من جامعة طرطوس الذين ظلموا ظلماً شديداً، في مدينة تفتقر إلى الشركات الكبرى والفعاليات الاقتصادية المهمة، وتركوا ليخسروا سنوات الدراسة الصعبة وتكاليفها الباهظة، وليخسرهم الوطن وهو في أمس الحاجة إليهم!

هناك من علق على مقالة لنا بهذا الشأن في جريدة «الوطن»، نشرت مؤخراً فقال: إن على الخريجين أن يخلقوا فرص عملهم بأنفسهم وألا ينتظروا أن توظفهم الدولة، وهذا الطرح، يحتاج إلى بنى تحتية وأماكن عمل تضم ورشاً متنوعة من خلال تنظيم تساعد عليه النقابات أو الجمعيات الأهلية كالسورية للتنمية.

ما نقترحه يأخذ بعين النظر، الغلاء الفاحش-الآن- للمحال والمكاتب والورش والتجهيزات، وعليه فإن الحل أن نبدأ من المدارس المهنية التقنية والمعاهد التقنية، كنواة لترسخ وجود السوق الحكومية الموازية للمهنيين والحرفيين، بأجور رحيمة.

إن خطوة في هذا الاتجاه، تخفف الكثير من الأعباء المالية على شريحة واسعة جداً من الشعب السوري، وتوفر تدريباً أفضل ودخلاً جيداً للطلاب ومدربيهم، إضافة إلى المهندسين ممن ظلموا ولم يعيّنوا.

ومثل هذه المبادرات أفضل ألف مرة من أن نتعذب بنيران الغلاء.

وثمة في حياتنا، الكثير من الحلول المماثلة، تعتمد على بنى وتجهيزات تملكها الدولة. فرجاء بادروا واشتغلوا وأنجزوا، وضعوا لوحات إعلانية كبيرة تشير إلى هذه الورش، إذ ما من حل بديل على الإطلاق.

التجارة الداخلية تنفي توقف «مخابز خاصة» في العاصمة بسبب المازوت!

العقدة لـ«الوطن»: كل المخابز تحصل على احتياجاتها من المادة يومياً.. وهناك ٤٤ مخبزاً تتراوح مخصصاته بين ١,٥ و٤ أطنان

فادي بك الشريف

لم تنته لغاية الآن تأثيرات «المحروقات» على العديد من الفعاليات الاقتصادية والتجارية، لدرجة أن هذا الأمر سبب مخاوف كبيرة لدى المواطنين وذلك بعد أن أشاعت صفحات التواصل الاجتماعي أنباء عن توقف عدد من المخابز الخاصة نتيجة لنقص المازوت.

ما أشيع على الصفحات، يشير إلى توقف أحد المخابز في الحجاز وآخر في القحامة، وثالث في الشعلان، وأنها تغلق أبوابها بسبب نقص المازوت.

ولدى «التواصل» مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تمام العقدة، نفى نفياً قاطعاً توقف أي مخبز خاص، مؤكداً أنه من المفترض إعلام المديرية عن أي حالة توقف لأي مخبز من المخابز الخاصة، الأمر الذي لم يحدث مطلقاً، مع متابعة المديرية لواقع عمل المخابز والرقابة عليها سواء الآلية أم الاحتياطية أو الخاصة.

> مصدر حكومي يطمئن: ٤٢٥ طناً إنتاج مخابز دمشق «الاحتياطية والآلية» ولا انقطاع بأي مادة

وبين العقدة أن كل المخابز الخاصة تحصل على مخصصاتها من المازوت بشكل يومي، ذاكراً أن توفير المازوت أولوية للأفران والمشافي، كما أن لجنة محروقات تتابع الموضوع يتحدد احتياجات كل فرن من الأفران من مادة المازوت لاستمرار عمله بالشكل المطلوب، وذلك حسب واقع الإنتاج ومخصصات كل مخبز.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عدد المخابز الخاصة في دمشق يصل إلى ٤٤ مخبزاً تتراوح مخصصاته بين الطن ونصف الطن وتصل إلى ٤ أطنان حسب واقع المكان والكثافة والطلب على الفرن، علماً أن كل طن طحين ينتج ١٠٥ ربطة خبز.

وأضاف المدير: قد يحصل توقف لمخبز معين لإجراء بعض أعمال الصيانة والإصلاح للحفاظ على آلية العمل والإنتاج بالشكل الأفضل والأمثل، لكن هناك تفقد دوري لمختلف الأفران على اختلافها، متوهاً باستمرار مستلزمات العملية الإنتاجية ولا انقطاع للمازوت في أي مخبز في محافظة دمشق.

وفي سياق متصل، أكد العقدة أن الغرامات المفروضة على المخابز في دمشق تقدر بالمليارات منذ بداية العام وحتى تاريخه، تشمل المخالفات والاحتياطية والخاصة، كما أن المخالفات تتوزع بين نقص الوزن وسوء صناعة الرغيف، بما فيه وجود عدد من المخالفات الجسيمة مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإحالة الضبوط إلى القضاء، مبيناً أن الغرامة تقدر بـ٣ أضعاف قيمة المخالفة أو التلاعب بالمادة وذلك بحق أي مخبز مخالف.

كما نوه العقدة بتكثيف الرقابة على الأسواق ومختلف المحال والمحطات ومراكز توزيع المادة والسيارات الناقلة للمازوت، والتشدد في متابعة الشكاوى، والتركيز على محال الجملة وكبار المستوردين.

في السياق طمأن مصدر حكومي أنه لا توقف لعمل أي مخبز من مخابز الدولة من عام واحتياطي علماً أنه يتم تزويدها بمختلف المستلزمات اليومية من طحين ومازوت.

وبين المصدر أن مخصصات مخابز دمشق يومياً تقدر بـ٤٢٥ طناً يومياً، وتغطي احتياجات العاصمة، ذاكراً أن عدد المخابز الاحتياطية يقدر بـ٢٣ مخبزاً احتياطاً، إضافة إلى ٤ مخابز آلية، ذاكراً أن جميع المخابز تعمل بطاقتها ولا يوجد أي انقطاع بأي مادة من المواد اللازمة لعمل المخابز.

مضيفاً: قد يحدث توقف لعدد من الساعات بسبب حدوث خلل أو عطل ليصار إلى عودة المخبز بعد ذلك إلى عمله بالشكل الطبيعي، مع إمداد أحياء في العاصمة بعدد ربطات إضافية.

نقص المازوت يوقف مشروعات استصلاح الأراضي في حمص

الدرويش لـ«الوطن»: أجور الآليات في القطاع الخاص ٣ أضعاف أجور آلياتنا

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير فرع مديرية مشروعات استصلاح الأراضي وتطوير التشجير المثمر في حمص عبد الهادي الدرويش لـ«الوطن» توقف العمل في مشروع استصلاح الأراضي الزراعية منذ بداية الشهر الجاري نظراً لارتفاع معدلات الرطوبة الأرضية والنقص الحاصل في مادة المحروقات (المازوت) لزوم العمل، على أن يتم استئناف العمل فور توفر مستلزمات الإنتاج.

وأوضح أن خطة العمل في هذا العام تضمنت تقديم الخطة الحراجية من شق طرق نار وفتح وترميم طرق قديمة على حساب الخطة الزراعية بالتنسيق مع مديرية الزراعة والجهات المعنية، لافتاً إلى أن الغاية من هذا الإجراء السيطرة على الحرائق في حال حدوثها، وهذا ما تم لمس نتائجه بشكل فعلي من خلال انخفاض المساحات المتضررة من الحرائق بفضل عدة إجراءات اتخذتها المحافظة منها الإسراع بتنفيذ الخطة الحراجية وإحداث نقاط مراقبة وتوزيع الآليات فيها.

وبين الدرويش أن الفرع نفذ نحو ٥٥ بالمئة من الخطة الإنتاجية للفرع خلال العام الجاري تضمنت استصلاح أراض زراعية بمساحة ٣٣٠ هكتاراً موزعة على مختلف مناطق الاستقرار بالمحافظة من أصل ٦٠٠ هكتار في الخطة، أما بالنسبة للخطة الحراجية فقد تم تنفيذ نحو ٩٢ بالمئة من الخطة البالغة ٥٠٠ هكتار وتضمنت تنفيذ أعمال قش وتعزيل وترميم خطوط النار بمسافة خطية طولية قدرها ٤٦٠ كم في مناطق مختلفة بريف المحافظة، عازياً انخفاض نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية إلى قلة المحروقات.

وأوضح أنه يتم استصلاح الأراضي الزراعية بعد تحقيق معايير معينة من نسبة التصحر والميول وذلك بعد تقديم الراغب بالاستصلاح طلباً مموهاً بختم من رئيس الجمعية والمختار والبلدية والإرشادية على اعتبار أنهم على دراية كاملة بالواقع مع بيان قيد عقاري ويتم انتظار الدور، مشيراً إلى أن الطلبات المقدمة تشكل حجم عمل لسنتين إلا أن المعوق الأساسي في العمل هو عدم توافر المحروقات بكميات كافية، علماً أنه يتم تأمينها ضمن الإمكانيات المتاحة.

وأكد الدرويش أن أجور العمل مدعومة من الحكومة السورية بما يزيد على ٣ أضعاف عن مثيلها بالقطاع الخاص في السوق المحلية، مبيناً أن أجرة ساعة العمل البلدوزر (٣٥٠ كوماتسو) بالمديرية تبلغ ٩٧ ألف ليرة سورية وساعة عمل بلدوزر ١٥٥ كوماتسو جنزير ٨٠ ألف ليرة وساعة عمل تركس كيز ٦٢ ألف ليرة، فيما يقابله بالقطاع الخاص نحو ٣٠٠ ألف ليرة سورية للبلدوزر الكبير و٢٥٠ ألف ليرة للبلدوزر الأصغر وحوالي ٢٠٠ ألف ليرة للتركس.

ولفت إلى أن مجموع الإيرادات المالية الإجمالية التي حققها الفرع منذ بداية العام الجاري بلغ نحو ٢٧٠ مليون ليرة سورية تم تحصيلها بشكل مباشر من المزارعين لقاء استصلاح أراضيهم بآليات الفرع، مشيراً إلى أنه يوجد بالفرع ١٥ بلدوزر وتركسان بالخدمة.

وعن تأثير انخفاض توريدات المازوت على عمل الفرع، أكد الدرويش أن ذلك تسبب بتوقف العمل حالياً ولجوء الفلاحين إلى القطاع الخاص بالسوق المحلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء المادية عليهم.

أزمة المحروقات تشعل أجور «التاكسي» في اللاذقية..

مدير التموين لـ«الوطن»: ملاحقة السائقين تقع على عاتق الشرطة

اللاذقية - عبير سمير محمود

يوماً بعد آخر تتفاقم مشكلة النقل في محافظة اللاذقية وسط شبه انعدام للسرافيس من جهة، وتضاعف أجور سيارات الأجرة من جهة ثانية، ما جعل المواطنين رهينة الطرقات ساعات طويلة وخاصة في فترات الذروة.

طلاب من جامعة تشرين أكدوا ضرورة حل هذه الأزمة وتيسير أمور السير وخاصة من الريف الجبلي، متحدثين عن استغلال غير طبيعي لبعض السائقين العاملين على سيارات أجرة بين الريف والمدينة وعدم قدرتهم على دفع ما يطلبونه في حالات الفقدان التام للسرافيس.

وقال أحد الطلاب إن السرافيس باتت حلماً صعب المنال في طريق العودة من الجامعة وخاصة في الفترة المسائية بعد الساعة السابعة ومنهم طلاب الجامعة الافتراضية الذين تبدأ امتحاناتهم بين ٥ - ٦ والنصف في بعض المواد، متسائلين عن الطريقة التي سيعودون بها إلى منازلهم بعد تقديم الامتحان، وفي حال غيابهم سيتكلفون دفع رسوم المواد من جديد!

مقابل ذلك يشكو مواطنون بقلب مدينة اللاذقية من ابتزاز أصحاب سيارات التاكسي الذين باتوا يطلبون على أقل «توصيلة» بين ١٠-١٥ ألف ليرة، لمسافة كانت أجرتها لا تتجاوز ٤ آلاف ليرة قبل أسابيع، وهكذا تصاعدياً كلما زادت الأمتار تزيد الألوف!

وفي حسبة بسيطة فإن أي موظف يضطر للذهاب والإياب من عمله في غياب السرافيس يحتاج إلى ٣٠٠ - ٤٥٠ ألف ليرة شهرياً في الحد الأدنى فقط للنقل، أي ٤ أضعاف مرتبه، على حين أن طلاب الجامعة لا حول ولا قوة.

من جهتهم، عزا عدد من سائقي التاكسي ارتفاع أجور التوصيل إلى غياب البنزين المدعوم واضطرارهم لشرائه من السوق السوداء بأضعاف سعره عدة مرات، ليصل سعر الغالون إلى عتبة ٣٠٠ ألف ليرة بعد أن كان بـ١٠٠ ألف فقط قبل أيام من أزمة المحروقات الأخيرة.

لم يغفل أحد السائقين عن ارتفاع أسعار أجور الصيانة وقطع التبديل وسط هذه الموجة النارية للأسعار، مطالباً بضبط ورشات التصليح قبل لوم سائق الأجرة الذي بالنهاية هو مواطن ويدفع أجور يومه بالكامل لشراء الطعام لعائلته وفق قوله.

وبالعودة إلى مدير التجارة وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر أكد لـ«الوطن» أن أمور متابعة سيارات الأجرة وتشغيل العدادات يقع على عاتق الشرطة، وليس من مهام المديرية.

وأضاف زاهر إن التجارة الداخلية وحماية المستهلك جاهزة لمتابعة أي شكوى خطية من المواطنين في حال تعرضهم للابتزاز من أي سائق أجرة، لافتاً إلى معالجة أي شكوى بشكل فوري وفقاً للقانون.

تأخر رسائل البنزين يرفع سعر الليتر في «السوداء» إلى ٢٠ ألف في السويداء

السويداء -عبير صيموعة

أدى تخفيض كميات البنزين الواردة للمحافظة والتي لا يتعدى سقفها الصهريج الواحد يومياً إلى ارتفاع بورصة المادة في السوق السوداء ليتجاوز سعر الليتر الواحد الـ١٨ ألف ليرة وصولا في بعض البسطات إلى ٢٠ ألف ليرة الأمر الذي خلق إشكالية حقيقية لدى المواطنين جراء تأخير رسائل مخصصاتهم وأدى إلى شبه حالة من الشلل كما دفع عدداً منهم إلى اللجوء إلى بسطات بيع المادة في السوق السوداء لتأمين حركتهم الاضطرارية رغم ارتفاع أسعارها إلى أرقام فلكية.

تأخر وصول الرسائل والذي تجاوز ٢٠ يوماً دفع سائقي تكاسي «العمومي» لرفع طلب سيارة الأجرة داخل مدينة السويداء إلى ٦٢ ألف ليرة جراء اضطرار الكثير منهم وعلى حد قولهم إلى اللجوء إلى السوق السوداء، لافتين إلى أن ذلك أدى بدوره إلى إحجام الكثير من أهالي المدينة عن سيارات الأجرة وتراجع عملهم إلى ما دون النصف متسائلين من أين يأتي أصحاب تلك البسطات بمادة البنزين وبالتالي عرضها دون حسيب أو رقيب وأين الجهات الرقابية عن هذه المخالفات التي تكتسح ساحات وشوارع مدينة السويداء ؟ مضيفين: ما دامت المادة غير متوافرة في المحطات فما مصدر المادة المتوافرة على الأرصفة وفي الشوارع والتي باتت لها تسعيرتها الخاصة.

مصدر مسؤول في شركة محروقات السويداء أكد لـ«الوطن» أن احتياج المحافظة الفعلي من مادة البنزين يومياً سبعة صهاريج، إلا أن المورد يومياً لا يتجاوز الصهريج الواحد الأمر الذي أدى إلى تأخر وصول رسائل استلام المادة وخلق أزمة كبيرة في تأمينها.

دائرة حماية المستهلك في السويداء أوضحت لـ«الوطن» أن الحد من المتاجرة بمادة المحروقات سواء المازوت منها أم البنزين يتطلب تضافر كل الجهود على ساحة المحافظة لمؤازرة عناصر الرقابة نظراً لعدم إمكانية قمع هذه المخالفات بمفردهم.